المشاكل الحدودية بين بلدان حوض النيل خلال النصف الثاني من القرن العشرين الأسباب والنتائج

م.د. وائل عدنان محمد الحسيني
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية
07814104333
wael1986113@gmail.com

ملخص البحث

تعرضت دول حوض النيل بعد حصولها على الاستقلال خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لمشاكل حدودية كبيرة أدت إلى نزاعات وحروب بين تلك الدول، وكان من أبرز أسبابها الإجراءات المتبعة من قبل الدول الاستعمارية الغربية التي تقاسمت أراضيها وثرواتها وفق مصالحها، اذ تطورت تلك المشاكل الحدودية بعد ان نالت الدول المذكورة استقلالها، فحدثت نزاعات خلال ترسيم الحدود ومناطق النفوذ وانتهت إلى حروب وأزمات أفضت إلى عقد اتفاقيات وتدخلات أممية لحلها .

الكلمات المفتاحية: المشاكل الحدودية، حوض النيل، شرق إفريقيا .

Border problems between the Nile Basin countries during the second half of the twentieth century Causes and consequences

Dr. Wael Adnan Muhammad Al-Husseini
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate
07814104333
wael1986113@gmail.com

abstract

After gaining independence during the second half of the twentieth century, the Nile Basin countries were exposed to major border problems that led to disputes and wars between those countries. Among the most prominent causes were the procedures followed by the Western colonial countries that controlled the region and divided its lands and wealth according to their interests. These developments Border problems between the Nile Basin countries after they gained their independence during the second half of the twentieth century. Disputes occurred during the demarcation of borders and areas of influence and ended in wars and crises that led to the conclusion of international agreements and interventions to solve these problems.

Keywords: Border problems, Nile BASIN,East of Africa.

المقدمة

تعد الحدود مصدراً رئيسياً من مصادر الصراعات بين الدول؛ فمعظم المشاكل والحروب التي شهدها العالم كان المحرك الأساسي لها المشاكل الحدودية، وقد تعرضت دول حوض النيل خلال النصف الثاني من القرن العشرين بعد حصولها على الاستقلال، إلى مشاكل حدودية كبيرة، كان من أسبابها الأخطاء التي ارتكبها المستعمرون الأوربيون خلال رسم الخرائط وترسيم الحدود لمستعمراتهم وعدم مراعاتهم لطبيعة الأرض والسكان عند تقاسمهم أقاليم القارة الإفريقية، لذلك حاول الباحث دراسة أسباب تلك المشاكل ونتائجها من خلال البحث المعنون:(**المشاكل الحدودية بين دول حوض النيل خلال النصف الثاني من القرن العشرين ألأسباب والنتائج) .**

قسمت الدراسة إلى مقدمة ومحورين وخاتمة، المحور الأول جاء بعنوان:جذور المشاكل الحدودية بين بلدان حوض النيل، ودرس أهم المعطيات التاريخية لظهور المشاكل الحدودية منذ إن كانت بلدان

حوض النيل عبارة عن أقاليم ومستعمرات موزعة بين دول الاستعمار الأوربي، وكيف طفت إلى السطح تلك المشاكل، إما المحور الثاني والمعنون: تطور المشاكل الحدودية بين بلدان حوض النيل وابرز نتائجها، فقد تناول طبيعة المشاكل الحدودية وما آلت إليه من أزمات وحروب بين معظم بلدان حوض النيل، وخاتمة البحث أوضحت أبرز ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات حول المشكلات الحدودية، وذُيلت هذه الدراسة بالهوامش والمصادر.

المحور الأول: جذور المشاكل الحدودية بين بلدان حوض النيل:

- **الحدود السياسية وطبيعة تكوينها:**

تعرف الحدود على أنها الخط الفاصل الذي تبدأ أو تنتهي عنده أقاليم دول متجاورة، والحدود فواصل طبيعية أو اصطناعية بين إقليمين أو أقاليم مختلفة هي دول في غالبيتها، وتأتي أهميتها من كونها تشكل الحد الفاصل الذي تبدأ فيه سيادة الدولة على أقاليمها، وتستطيع من خلالها ممارسة سلطتها عليه ومن ورائه تنتهي هذه السيادة أو هذه السلطة، سواء كان الحد برياً أو بحرياً، وأي تعدٍ على واقع هذه الحدود يسبب مشكلة قانونية في ممارسة الدولة لسيادتها أو لسلطاتها على أقاليمها[1].

عُدّ ترسيم الحدود من أكبر المشاكل التي تواجه الدول الناشئة، لان الحدود لا تقتصر على البرية فحسب بل امتدت لتشمل الحدود المائية، والتي يعد ترسيمها أكثر صعوبة من سابقتها، لاسيما تحديد المجال الجوي للإقليم أو الدولة المعنية[2].

تمت عملية رسم الحدود(الحدود السياسية) على الخرائط بخطوط متصلة ومقطعة باستخدام الصور الجوية حديثاً، لتبين الأراضي التي مارست الدولة فيها سيادتها، والتي تمتعت بحق الانتفاع والاستغلال، والخصائص المشتركة لتلك الدولة مثل اللغة والأفكار والميول والاتجاهات والعملة التي تتداولها، وبفضل تقدم فن تقنية رسم الحدود؛ أصبحت غالبية الحدود السياسية والتي تفصل دولة عن أخرى واضحة المعالم ومحددة بدقة [3].

ضمت أراضي الدولة ورقعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخل حدودها السياسية، سواء أكانت انهار أم بحيرات وقنوات مائية، وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها والتي تعرف بالمياه الإقليمية، وطبقة الجو التي تعلو هذه الرقعة السياسية المحددة، وعند هذه الحدود تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى مجاورة لها بما لها من نُظم سياسية واقتصادية خاصة بها وقوانين مختلفة [4] .

- **جذور المشاكل الحدودية:**

شملت بلدان حوض النيل كل من بوروندي، ورواندا، وأوغندا، وتنزانيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والسودان، ومصر، وقد اختلفت التسميات السياسية والجغرافية حول منطقة حوض النيل، هل هي منطقة القرن الإفريقي؟ أم منطقة شرق إفريقيا؟ وعموماً تركزت الدراسة على أبرز المشاكل التي ظهرت في تلك المنطقة ومسبباتها[5].

بعد إن اشتد الصراع والتنافس الأوربي على استعمار قارة إفريقيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وما تمخض عنه من عقد مؤتمر برلين عام 1884 - 1885، والذي وضع حلولاً سلمية لتقاسم مناطق النفوذ الاستعماري الأوربي في القارة الإفريقية، فجاء تقسيم القارة فيما بين القوى الاستعمارية من أجل التوسع الاستثماري في حدود التوازن بين القوى الكبرى، وكان للعامل العسكري والمساومات السياسية والمقايضات الإقليمية دورٌ في رسم الحدود للوحدات السياسية للقارة الإفريقية، لذلك جاءت تلك الوحدات مليئة بالمشاكل الحدودية [6].

اذ اختلفت في أوضاعها مع ما يجب إن يكون عليه التقسيم، وتجلت بوجه عام الروح التي سادت تقسيم القارة في منافاتها للأوضاع والأسس الجغرافية، والطبيعة، الاقتصادية والبشرية، فلم تكن لصالح الوحدات السياسية أو لشعوبها، بل جاءت لتخدم أغراض الاستعمار ومصالحه في لمنطقة، فكانت عملية

رسم الحدود في شرق قارة إفريقيا وحوض النيل نتيجة النزاعات والتنافس والمساومات بين الدول الاستعمارية الأوربية، وكانت الحدود الحالية بين دول حوض النيل قد رسمت على الخرائط الورقية للقوى الاستعمارية(بلجيكيا، وألمانيا، وبريطانيا، وايطاليا، والبرتغال)، وهدفها الرئيسي تعزيز مصالحها التوسعية، وبذلك أصبحت حدود المنطقة هي انعكاس لما وصلت إليه الدول الاستعمارية من تسويات واتفاقيات عقدت فيما بينها لتقسيم المصالح مابين عامي 1885 - 1925، وخير مثال على ذلك الحدود بين كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، ورواندا، التي تعكس الإطماع البريطانية من أجل السيطرة على منابع النيل [7].

أدت بعض الإجراءات التي اتبعت بين الدول الاستعمارية إلى تفاقم مشاكل الحدود الإقليمية لحوض النيل، ففي معظم الاتفاقيات بين هذه الدول لتقاسم المصالح والنفوذ يتم رسم الحدود على الورق، وعندما يتم تحديدها على أرض الواقع ظهرت فيما بعد أخطاء كبيرة في رسم الخرائط لا يمكن حلها، فأصبحت لاحقاً مثار جدل ونزاع بين الدول المتجاورة، فعلى سبيل المثال لم تتمكن اللجان المشكّلة من ترسيم وتتبع خط الزوال على الأرض بسهولة بين اوغندة والكونغو، ففي أوغندا كانت منطقة (رونزوري) لمدة ست سنوات تعد الحد الغربي لمحمية بنما في الكونغو، ولم يكن البلجيكيون يعلمون إن أراضي مستعمراتهم امتدت إلى أقصى شرق بنما، وبهذا كانت عملية ترسيم الحدود على الورق دون أدنى معرفة بطبيعة الأرض وما موجود عليها والتي ستكون سبباً من أسباب المشاكل الحدودية فيما بعد، بالإضافة إلى ذلك أدى وجود المعادن والموارد الطبيعية الوفيرة إلى ظهور مزيداً من المشاكل الحدودية وطريقة ترسيمها، فمثلاً نجد بريطانيا أولت اهتماماً كبيراً بالحدود الغربية لمستعمراتها في شرق إفريقيا، إذ يُعتقد إن الثروة المعدنية وتحديداً النفط متوفر فيها، بالإضافة إلى تحكمها بمنابع نهر النيل[8].

ومن الأخطاء التي ارتكبتها إدارات المستعمرات في حوض النيل أنها أوكلت عملية رسم الحدود إلى جهات غير مختصة في رسم الخرائط، أمثال اللجان التابعة للقوات المسلحة، فمثلاً نجد القوات البريطانية وبعد خسائرها في حروب البوير، عللت أسباب الهزائم فيها إلى نقص المعلومات عن طبيعة المنطقة ونقص الخرائط التوضيحية لمناطق النزاع، لذلك عمدت إلى تشكيل لجان عسكرية لإجراء مسح للأراضي الإفريقية الخاضعة لها، من أجل استخدامها حين حدوث حرب أو تمرد في منطقة ما من مستعمراتها، إلا أن هذه الإجراءات التي اتبعتها إدارة المستعمرات في إشراك الجيش في رسم الخرائط للمناطق الحدودية، ساهمت في حدوث أخطاء خطيرة افضت إلى مشاكل حدودية بين دول حوض النيل لاحقاً[9].

وقد ساهم السكان المحليون والقبائل الإفريقية التي استوطنت بالقرب من الحدود في تفاقم المشاكل الحدودية أيضا، إذ إن اغلب النقاط والعلامات الحدودية التي وضعتها لجان المسح التابعة لإدارة المستعمرات قد تم تخريبها وضياع معالمها من قبل السكان المحليون وعدم اعترافهم بها، بالإضافة إلى إن لجان المسح وترسيم الحدود كانت تتجنب المناطق النائية والغابات الوعرة وتكتفي برسم الحدود على الورق دون إجراء مسح على الأرض، لذلك لم تأتي مطابقةً للواقع، سيما وان معظم هذه الخرائط قد اعتمدت من قبل دول حوض النيل بعد الاستقلال، رغم ما فيها من أخطاء ومشاكل [10].

يمكن إضافة سبب آخر لظهور المشاكل الحدودية في حوض النيل، وهو عدم مراعاة طبيعة المجتمع الإفريقي والتجمع القبلي خلال وضع الحدود للمستعمرات، إذ نجد إن بعض الحدود قد شطرت القبيلة الواحدة إلى جزأين، الأمر الذي دفع أبناء القبائل الإفريقية إلى عدم الاعتراف بهذه الحدود المصطنعة، وبالتالي عمدوا إلى إخفاء معالمها والتخلص منها، لاسيما وإنها أثرت على واقعهم الاقتصادي، إذ عزلتهم عن مراعيهم وأراضيهم الزراعية ومياهها، مما دفعهم إلى مقاومتها بشدة، وبالخصوص في المناطق النائية التي يصعب السيطرة عليها من قبل سلطة المستعمرات أو سلطة الدولة المستقلة حديثاً فيما بعد [11].

اتضح مما تقدم إن الحدود الجغرافية بين دول حوض النيل هي حدود مصطنعة، وقد وضع معظمها الاستعمار الأوربي بشكل عشوائي لم تُراعى فيها أدني مقومات الدولة الحديثة، وهي حدود وهمية عطلت التمازج والانصهار والتفاعل بين شعوب هذه المنطقة، وخلقت بينهما فواصل وحواجز ساهمت في التخلف، وأضاعت الوقت والجهد في صراعات هامشية أمثال: عقلية التوسع على حساب الجوار، والتي

تشبع بها بعض الحكام المحليين، كما لم تكن أيادي الاستعمار والإطماع الأوربية بعيدة عن تأجيج الصراع في منطقة شرق إفريقيا، إذ ساهمت في دعم طرف ضد طرف آخر بدوافع دينية ومذهبية وعرقية وإطماع اقتصادية، وهو ما مثل أحد الأسباب الجوهرية لتفجير المشاكل والصراعات التي جسدت ممارسات ظالمة ومجحفة في حق أغلب سكان دول شرق إفريقيا، وتصاعد الصراعات في المنطقة التي خلفت آثار سلبية كبيرة.

إن المشاكل الحدودية المستمرة بين دول حوض النيل كانت توثر وتتأثر بإحداث الدول المجاورة، فمثلاً السودان كانت تتأثر بإحداث إثيوبيا والصومال، فالعلاقات بين هاتين الدولتين والسودان دائماً علاقات تأثر وتأثير، وتبادل المشاكل، كما تتأثر إثيوبيا واريتريا وأوغندا بمجريات النزاع جنوب السودان، بسبب الحدود المشتركة، وإيواء هذه الدول لبعض فصائل التمرد، بالإضافة إلى إن الصراع الدائر بين دول حوض النيل يمثل صراع عرقي وثقافي واسع بين شعوب دول المنطقة، ورغم تداخلها فهي تخضع إلى مشاكل حدودية تؤدي إلى حروب تكون عواقبها وخيمة، فمشاكل الحدود التي أوجدها الاستعمار الذي يعمل بماضي وحاضر هذه الدول التي أصبح لها وجودها وكيانها الداخلي والخارجي، إلا إن حدودها مع بعضها بقيت دون حل جذري وخاصة حدود الدول التي يتواصل شعوبها مع بعضهم البعض[12].

ومن الأسباب المباشرة لمشاكل الحدود لبلدان حوض النيل هو أزمة الاندماج الوطني، إذ طغت الاعتبارات العرقية والقبلية على الانتماءات والولاءات الوطنية لسيادة الدولة وعلى مبدأ المواطنة، وقد أدى هذا الوضع إلى هيمنة الروح القبلية على النظم الحاكمة بإقصاء بقية المكونات الاجتماعية والسياسية على المشاكل في الحكم، والحياة السياسية والاقتصادية للدولة، وأيضا أثرت مصادر المعيشة مثل الماء والمراعي والغذاء والطاقة على تفاقم مشاكل الحدود[13].

وبناءً على ما تقدم فإن المواريث الاستعمارية، والخريطة السياسية في حوض النيل تتعارض إلى حد كبير مع التوزيعات العرقية والقومية والقبلية واللغوية المكونة للكيانات السياسية لدول المنطقة، إذ فرض الاستعمار حدوداً مصطنعة تسببت فيما بعد في نشوب حروب دموية بين دول حوض النيل بالإضافة إلى القضايا الأخرى.

المحور الثاني: تطور المشاكل الحدودية بين بلدان حوض النيل وابرز نتائجها:

تكللت جهود بلدان حوض النيل بالنجاح خلال النصف الثاني من القرن العشرين في الحصول على الاستقلال من الاستعمار الأوربي، وظهرت لها مشكلة جديدة تبدو أكثر تعقيداً من سابقتها وهي سيادة الدولة على أقاليمها وترسيم الحدود مع الدول المجاورة، إذ ظهرت مشاكل حدودية وتنافس بين هذه البلدان نتج عنها حروب دامية أثرت على التنمية الاقتصادية لبلدان حوض النيل وجعلت معظمها تعاني من التخلف والجوع وتفشي الإمراض والأوبئة، بالإضافة إلى أنها فتحت الباب للتدخلات الخارجية في المنطقة، وكانت أبرز المشاكل الحدودية التي شهدتها بلدان حوض النيل هي:

- **المشاكل الحدودية بين كينيا والصومال:**

تقع الصومال إلى الشمال الشرقي من كينيا، ويبلغ طول الحدود بينهما قرابة 660كم، وتمثلت المشكلة الحدودية بين الطرفين حول إقليم نفد(nfd)، وهو أرض صومالية تم استقطاعه من قبل الإدارة الاستعمارية البريطانية وتم منحه إلى كينيا، ويقع في أقصى الشمال الشرقي بالنسبة لكينيا وأقصى الجنوب الغربي للصومال، ومعظم سكانه من الصوماليين، وبعد استقلال كينيا عام 1963، طالب أهالي الإقليم الصوماليين بالانفصال عن كينيا ودمجهم بالوطن إلام الصومال الذي استقل عام 1960 [14].

وفي ظل أجواء التوتر المتصاعد بين كينيا والصومال، تعهد قادة كينيا وعلى رأسهم جومو كيناتا [15] بعدم التنازل عن إي جزء إلى الصومال وتلك إشارة واضحة في تجاهل مطالب أهالي المحافظة الشمالية(إقليم نفد) بالانفصال والانضمام إلى الصومال، لأن كينا غير مستعدة لخسارة جزء كبير من البلاد التي تعد ثالث أكبر محافظة في كينيا بمساحة 127470كم2، في المقابل حذرت الصومال في أيار

عام 1963، من إن الفشل في إيجاد حل للنزاعات الحدودية الصومالية سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات، وأشار العلم الصومالي بنجمته الخماسية إلى أقاليم الصومال الخمسة في محاولة لاستنهاض مشاعر الصوماليين القومية للوحدة بعدما جزئها الاستعمار إلى خمسة أقاليم، وعليه بدأت تلوح في الأفق بوادر وقوع نزاعات عسكرية[16].

شهدت محافظة نفد حالة من التمرد، وحدثت حرب العصابات بين الصوماليين سكان المحافظة الشمالية الشرقية المدعومين من الصومال والحكومة الكينية بين عامي 1963-1967، وقد أعلن الرئيس الكيني حينها جومو كيناتا حالة الطوارئ في المحافظة بأكملها، وخلفت الحرب قرابة الأربعة آلاف قتيل وجريح، وتركت أثار سلبية بين الحكومة الكينية ومواطنيها من الصوماليين[17].

وبعد فشل حركة التمرد في تحقيق أهداف الانفصال شرعت كينيا والصومال عام 1967 في إجراء مفاوضات للتوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في (كنشاسا) عاصمة زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً)، وأصدرت كل من كينيا والصومال إعلاناً مهد الطريق لمزيد من المفاوضات، وأهم ما ورد فيه: التزام كلا البلدين بالاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وصيانة السلام والأمن على جانبي الحدود، ومنع الاعتداء على الأرواح والممتلكات ونبذ الخلافات والصراعات فيما بين الجانبين، كما تم الاتفاق على الامتناع عن القيام بدعاية معادية ضد بعضهم البعض من خلال وسائل الإعلام، وعليه وافقت الصومال على احترام سيادة كينيا وسلامة أراضيها، مما يعني الاعتراف بالسلامة الإقليمية لكينيا، لاسيما وان كينيا قد أصرت على قضية إقليم نفد أو المحافظة الشمالية الشرقية من أنها مسألة داخلية لا تخضع للتفاوض[18].

توسطت زامبيا بين الصومال وكينيا، وتم توقيع مذكرة أو اتفاق (اورشا) في تنزانيا بتأريخ 28 تشرين الأول عام 1967، جاء فيها: وقف الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه الصومال للمتمردين في المحافظة الشمالية الشرقية، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين واحترام حسن الجوار، وتشكيل لجنة عمل مشتركة لإجراء مراجعة دورية لحل المشكلات، وعلى الرغم من أنّ(مذكرة اورشا) أنهت حالة التمرد وحرب العصابات في هذه المحافظة، إلاّ أنّ الصومال لم يتخلى عن مطالباته التاريخية، ولكن مع ذلك أسهمت المذكرة في استئناف العلاقات الدبلوماسية والتجارية والتخفيف التدريجي لقوانين الطوارئ بين الجانبين. وتجدر الإشارة أنه على الرغم مما بذل من وساطات دولية إلاّ أنّ حالة الطوارئ بقيت في المناطق الحدودية إلى عام 1991، لما تشهده من توتر وعنف وتدمير للاقتصاد، إذ لم يتم التوصل إلى حلول جذرية للمشاكل الحدودية بين الدولتين[19].

- **مشكلة الحدود بين كينيا والسودان:**

تلخصت هذه المشكلة في الأرض المتنازع عليها حول المثلث المشترك بين السودان وإثيوبيا وكينيا عند التقاء الحدود للدول الثلاث، وتبلغ مساحة هذا المثلث الذي أُطلق عليه مثلث (اليمي) 2460كم^2، وقد بدأ النزاع بين السودان وكينيا حول هذا المثلث منذ عام 1938، عندما قررت بريطانيا التي كانت تستعمر الدولتين في ذلك الوقت منح السلطة الإدارية على هذه المنطقة لكينيا، وبالرغم من تأكيد بريطانيا إن هذا الجزء يقع ضمن الأراضي السودانية، وبعد استقلال الدولتين ظهر هذا الإقليم في الخرائط الرسمية لكل منهما وكانت السودان قد استقلت عام 1956، وكينيا 1963، فبدأت حدة النزاع تزداد بينهما لاسيما بعد اتهام السودان لكينيا بمساعدة الانفصاليين في جنوب السودان، وتأزم الموقف عام 1988، عندما نشرت كينيا خريطة جديدة تضمنت هذا المثلث مع زيادة في مساحته إذ أصبحت 6225 كم2، وأعلنت السودان أنها ستلجأ إلى القانون الدولي للمطالبة بحقوقها لأنها تملك الوثائق لذلك مع تمسك كينيا به أيضا، ولاسيما عندما تولى عمر البشير الحكم في السودان بعد الصادق المهدي الذي أعلن تقديم المساعدة والدعم للمعارضة الكينية [20].

- **المشاكل الحدودية بين إثيوبيا والصومال:**

إن وضع الحدود الفاصلة بين الأقاليم الإفريقية من قبل الاستعمار الأوربي كان عشوائياً كما اسلفنا، إذ لم يراع فيه الحضور السكاني في المناطق التي أصبحت فيما بعد حدودية ومن خلال هذا التخطيط العشوائي أدخلت أجزاء من مناطق وأضيفت إلى مناطق أخرى، وخير مثال على ذلك مسألة إقليم (اوغادين) الصومالي، إذ حقق حكام إثيوبيا رغباتهم من خلال السيطرة على مناطق طالما توجهت إليها أنظارهم، بغية ضمها إلى إمبراطوريتهم، فلم تسلم مناطق ودول حوض النيل من الرغبات التوسعية لهؤلاء الحكام، ومن هذه المناطق التي ضمها حكام إثيوبيا إلى سيطرتهم إقليم اوغادين ، الذي يقع غرب الصومال وجنوب شرق إثيوبيا، ومعظم قبائله رعوية متنقلة في بيئة صحراوية وشبه صحراوية، إضافة إلى توافر عدة أنهار للمياه، وعيون جاريه، وأرض خصبة،وامتلاكه للثروة الحيوانية التي كانت عامل مهم في زيادة الدخل القومي والنشاط الاقتصادي، والتي جعلت منه محط أطماع كلا الدولتين للسيطرة عليه واستثماره [21].

تعود جذور الصراع الإثيوبي_الصومالي حول اوغادين إلى مؤتمر برلين 1884_1885، والذي تم بموجبه منح حق إثيوبيا في فرض سيطرتها على الصومال الغربي (اوغادين)، وعلى الرغم من وقوع إثيوبيا تحت الاحتلال الايطالي عام 1935، وضم إثيوبيا لايطاليا بما فيها إقليم اوغادين، إلا إن الإمبراطور هيلا سلاسي قد توسع في الأراضي الصومالية المجاورة، وبدأ يميل إلى الدول الاستعمارية الأوربية، التي دعمته في الوصول إلى عرش إثيوبيا، عملاً على تنفيذ سياسته التوسعية، وزار الإمبراطور هيلا سلاسي منطقة اوغادين عام 1956، لكسب الدعاية لنفسه ولحكمه بين أهالي المنطقة الصوماليين، وعبر عن رغبته في اتحاد إثيوبيا والصومال الايطالي اتحاداً فيدراليا تحت مظلة التاج الإثيوبي[22].

سارعت الصومال عام1961 إلى اختبار قوتها العسكرية ودخلت في صدام مباشر على الحدود مع إثيوبيا، وتزامن ذلك مع انعقاد مؤتمر الوحدة الإفريقية في مدينة مونروفيا الليبيريا بتاريخ 8 حزيران عام 1961، فعرضت الحكومة الصومالية مشكلة النزاع حول إقليم اوغادين، إلا إن المشاركون رفضوا دعم الموقف الصومالي، وزاد من حدة الصراع أن أشعلت الصومال حرباً عسكرية في منطقة اوغادين عام 1964 على الحدود بينها وبين إثيوبيا بطول900 ميل، تدخلت خلالها منظمة الوحدة الإفريقية واستطاعت إيقاف القتال وسحب قوات الطرفين إلى مسافة 15 كم على جانبي الحدود، تمهيداً للاتفاق على تسوية مرضية للطرفين، بعد إن استمرت المواجهة بينهم لمدة شهرين، لم تحقق إي منهما أهدافها السياسية أو العسكرية من تلك الحرب [23].

تبادل الطرفان الاتهامات من خلال الحملات الإعلامية في معظم الأحيان، وهذا يعني إن اللجوء إلى العمليات العسكرية قد خفت حدته تحت تأثير عدة عوامل أهمها:أن المواجهة العسكرية أثبتت للصومال أنها لا تستطيع عملياً مجاراة إثيوبيا من الناحية العسكرية، وذلك بسبب تفوق الجيش الإثيوبي على الجيش الصومالي الحديث التكوين بفضل المعونات العسكرية الأوروبية والأمريكية، التي طالما تدفقت إلى الإمبراطورية الإثيوبية، بالمقابل إن الجيش الصومالي كان مجرد جيش مبتدئ حديث التكوين يفتقر إلى التدريب والتسليح الجيد، كما أن منظمة الوحدة الإفريقية الناشئة آنذاك بذلت جهوداً دبلوماسية مكثفة لتهدئة الموقف وتجميد الصراع العسكري، لكنها في النهاية لم تستطع وضع حل نهائي لتلك الأزمة[24].

عملت الحكومة الإثيوبية جاهدة لغرض التمسك بإقليم اوغادين، فبادرت إلى تقديم مقترح إلى الحكومة الصومالية تضمن إنشاء اتحاد كونفدرالي ضم إثيوبيا والصومال وكينيا، على أن يتم لاحقاً ضم إقليم الصومال الفرنسي(جيبوتي)، لكن الاقتراح قوبل بالرفض من قبل الحكومة الصومالية، وتبين من أن الغاية من وراءه هو التوسع على حساب أراضي الدول المجاورة، في المقابل أخذ الصوماليون في إقليم اوغادين يطالبون بالانفصال عن إثيوبيا ونشطت جبهة تحرير اوغادين، وبفضل دعم الصومال للأقليم بإرسال قواته سراً إلى اوغادين تمكنت في تشرين الثاني عام 1977، من تحرير أغلب أراضي الإقليم، إذ حقق التقدم الصومالي السريع إلى مدينتي (ديرداوا، وهرار) الإستراتيجيتين [25].

توجهت الحكومة الإثيوبية للمطالبة بزيادة الدعم المادي والعسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لأجل مواجهة الثوار الصوماليين، والتي تربطها مع إثيوبيا الاتفاقية المعقودة عام 1953، بالإضافة إلى توجهها إلى الاتحاد السوفيتي للحصول على السلاح الكافي لردع الثوار الصوماليين، وبالفعل أصبح التفوق العسكري لصالح إثيوبيا مما أجبر الصومال إلى الدخول بمفاوضات السلام بين الطرفين عام 1978، وبضغط من الولايات المتحدة التي توسطت بين الطرفين؛ أجبرت الصومال بقبول شروط كل من إثيوبيا وكينيا في نيسان عام 1980، من أجل إقرار السلام على إن تتخلى الصومال عن مطالبها في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي، وإعلان قبولهما لمبادئ الوحدة الإفريقية، ومبادئ الأمم المتحدة، والتزامهما بعدم التدخل في دول الجوار[26].

خفت حدة التوتر على الحدود بين البلدين الصومال وإثيوبيا ولاسيما مع بداية العقدين الأخيرين من القرن العشرين، نظراً لما تعرضت له الصومال من اضطرابات وحروب داخلية أشغلتها عن المطالبة بإقليم اوغادين، ولم يتوصل الطرفان إلى حلول جذرية لمشكلة الحدود بينهما، وبذلك عم الهدوء والاستقرار على الحدود بين الصومال وإثيوبيا[27].

- **المشاكل الحدودية بين إثيوبيا واريتريا :**

طغت المشاكل الحدودية بشكل واضح بين إثيوبيا واريتريا بعد استقلال اريتريا عام 1993، إذ اختلف الجانبان بمسألة السيادة على عدد من المناطق الحدودية وهي (زلامبيسا، بورى، بادمي، شيرارو، مثلث برجاء، الحميرة، واليتيا، اندكيدا، وعفر وبعض مدن ولاية تيجراي، وبيجي واردي ماتيوس)، ويعود أصل الخلاف إلى إن التاريخ الحديث للمنطقة شهد تغيرات في مسألة تبعية تلك المناطق لكل من اريتريا وإثيوبيا في عهد الاحتلال الايطالي لاريتريا، والذي استمر حتى عام 1941، كانت تلك المناطق هي جزء من الإقليم الاريتري، ثم قامت السلطات الاستعمارية البريطانية عام 1952، بتعديل في الخريطة السياسية، إذ ضمت تلك المناطق إثيوبيا، وبسبب التداخل السكاني الكثيف في منطقة القرن الإفريقي، فان المناطق المتنازع عليها كانت تابعة من الناحية الرسمية للسيادة الإثيوبية وفي الوقت نفسه تضم امتدادات سكانية للشعب الارتيري، وعقب حصول ارتيريا على الاستقلال عام 1993، فشل الجانبان في الوصل الى تسوية للسيادة على تلك المناطق مما دعت إلى تشكيل لجنة لبحث الخلاف ولكنها فشلت ولم يتم الوصول إلى نتيجة[28].

استنفذت كل المحاولات السلمية لحل المشكلة، وبدأت الحرب بين الطرفين على مناطق حدودية مساحتها 400كم^2، عندما ادعى كل من الطرفين عائديتها له، ودامت الحرب حوالي العامين، راح ضحيتها آلاف القتلى والأسرى، وتم بعدها الاتفاق على معاهدة للسلام، وتشكيل لجنة حدودية تتكون من خمسة أعضاء تقوم بتعين الحدود في المناطق المتنازع عليها[29].

- **مشكلة الحدود بين إثيوبيا والسودان:**

تعد مشكلة الحدود بين إثيوبيا والسودان واحدة من المشاكل القديمة المتجذرة، إذ تعد بداياتها التاريخية منذ إن ضم إمبراطور إثيوبيا منليك(1889_1930)[30]مناطق بين شنقول وقامبيلا أو ما يسمى (قطاع البارو)، ومنطقة المتمة، وذلك منذ عهد الاحتلال البريطاني للسودان،إذ تمت عمليات الضم بتسويات واتفاقيات بين الإمبراطور منليلك وبريطانيا، واتبعت السودان أسلوب السياسة الهادئة مع إثيوبيا، إلى أن تحققت مساعي السودان بالاستقلال في كانون الثاني عام 1956، ودخلت بمفاوضات مع إثيوبيا لإنهاء المشاكل الحدودية بينهما، فتوصل الطرفان إلى اتفاق حول مشكلة (محطة قمبيلا) بداية عام 1956، إذ تم منح المحطة لإثيوبيا وتخلت السودان بموجب الاتفاق عن الأرض التي تقع عليها مباني الحكومة، على إن يتم تأجيرها من قبل السودان لمدة عشرون عاماً[31].

ثم جاءت بعد ذلك القضية الحدودية لمنطقة الحدود الوسطى(الفشقة الصغيرة والكبرى)، بتسلل مزارعين اثيوبيين إلى منطقة ألكدي داخل الفشقة، التي تقع جنوب نهر استيت، ثم مشكلة مثلث أم نهر

بريقع، وهذه المناطق تمثل أهمية سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة، وعلى الرغم من دخول الطرفين في مفاوضات لإنهاء ذلك التجاوز، إلّا أنهما اخفقا في إنهاء ذلك الخلاف [32].

تفاقمت المشاكل الحدودية بين السودان وإثيوبيا رغم كل المساعي السلمية لحلها، ففي عام 1965 قامت الحكومة الإثيوبية بتوزيع أراضي زراعية داخل الحدود السودانية لمزارعين اثيوبيين ووفرت لهم الحماية بقوات عسكرية، الأمر الذي دفع الحكومة السودانية بحشد قواتها على الحدود واعتقال ثلاثمائة مزارع إثيوبي وترحيلهم إلى إثيوبيا مما صعد من حدة التوتر بين الجانبين في منطقة الفشقة السودانية، ومع إن النزاع لم يصل إلى حد تبادل إطلاق النار إلا أنه عكس مدى خطورة السياسة التي اتبعتها البلدان بتأييد العناصر المناوئة لكل منهما[33].

شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية تطوراً ملحوظاً في عهد الرئيس السوداني جعفر نميري(1969-1985)، والذي أقدم على توثيق علاقات حكومته باثيوبيا من خلال الزيارات المتبادلة بين الطرفين، ففي عام 1971، زار الرئيس السوداني جعفر نميري اثيوبيا وأكد على ضرورة احترام اتفاقيات الحدود الخاصة بين البلدين، فكانت أهم الانجازات التي تحققت مع إثيوبيا هو الاتفاق النهائي حول مشكلة الحدود بين السودان وإثيوبيا، الذي تم توقيعه عام 1972، والذي نص على تخطيط الحدود وفق معاهدتي 1902 و 1907، وبذلك فقد توصلت الاتفاقية إلى إنهاء بعض المشاكل الرئيسية بين الدولتين حول الحدود المشتركة، بالإضافة إلى حل النزاع الإثيوبي_السوداني حول الحدود الاريترية_السودانية عندما كانت اريتريا إقليماً تابعاً لإثيوبيا، وكذلك الخلاف حول مثلث (أم بريقع) الذي اعترفت الاتفاقية بتبعيته للسيادة السودانية، كما وضعت الاتفاقية حداً للخلاف الإثيوبي_السوداني حول قطاع (البارو)، وذلك بإبقاء القطاع ضمن السيادة الإثيوبية، وبهذه الاتفاقية خفت حدة التوترات الحدودية بين الطرفين[34].

تجددت المشاكل الحدودية بين البلدين خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وبلغ التوتر حدته مطلع عام 1997، حين أقدمت إثيوبيا على التوغل عسكرياً في حدود السودان الشرقية بالتعاون مع بعض قوى المعارضة السودانية، وتكرر الاعتداء في حزيران من العام نفسه مما دفع السودان إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي حول الاعتداءات الحدودية الإثيوبية على حدوده الشرقية، واستمرت المشاكل الحدودية بين البلدين تتأرجح بين الانفراج والتأزم دون وضع حلول جذرية لها[35].

- **المشاكل الحدودية بين أوغندا وتنزانيا:**

كانت جذور المشكلة الحدودية بين أوغندا وتنزانيا حول نهر كاجيرا، الذي يمتد من راوندا غرباً إلى بحيرة فكتوريا شرقاً مروراً بالأراضي الأوغندية والتنزانية، وقد ادعت أوغندا بأحقيتها بالأراضي المحيطة بالنهر على الحدود بين الدولتين، وبعد إن عجزت أوغندا عن الحصول على الأراضي الحدودية المتنازع عليها مع تنزانيا، أعلنت الحرب، وبدأت عملياتها العسكرية في المناطق القريبة من نهر كاجيرا خلال شهر تشرين الثاني عام 1978[36]، بحجة تواجد المناهضين لحكومة عيدي أمين[37] الأوغندية في هذه المنطقة الحدودية، لاسيما وأنّ الأخيرة قدمت المساعدات لهؤلاء المناهضين، وأقامت المعسكرات، وأسكنتهم شمال نهر كاجيرا على الأراضي المتنازع عليها، وأصبحت هذه المنطقة مقراً تمارس فيه أنشطتها ضد حكومة عيدي أمين [38].

دامت الحرب زهاء النصف عام، شهدت في بدايتها انتصارات للقوات الأوغندية، لكن حدوث تمرد داخل الجيش الأوغندي مدعومة من القوات المعارضة لحكومة عيدي أمين قلبت موازين القوى لصالح تنزانيا، فتمكنت القوات التنزانية من التوغل داخل الأراضي الأوغندية حتى دخلت العاصمة كمبالا وأسقطت حكومة عيدي أمين نهاية نيسان عام 1979، وتشكلت حكومة جديدة من الموالين لتنزانيا، وبذلك طوت صفحة من المشاكل الحدودية بين البلدين [39].

الخاتمة

أفصح البحث في تفاصيله الدقيقة عن العديد من النتائج لحدوث المشاكل الحدودية وتبعاتها بين بلدان حوض النيل خلال النصف الثاني من القرن العشرين يأتي في مقدمتها:

أنّ التقسيم العشوائي الذي اتبعته القوى الاستعمارية الأوروبية في مناطق حوض النيل منذ مؤتمر برلين 1884- 1885، لم يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة المنطقة والتوزيع السكاني والعلاقات الاجتماعية والثروات الاقتصادية، بالإضافة لما ارتكبته بعض لجان المسح التابعة لإدارات المستعمرات الأوربية من أخطاء في رسم الخرائط وترسيم حدود الأقاليم، والتي ظهرت فيما بعد أنها غير مطابقة لأرض الواقع، سيما وإنها اعتمدت من قبل بلدان حوض النيل كمصدر رئيسي في ترسيم الحدود فيما بينها، وكانت هذه من الأسباب الرئيسية لظهور المشاكل الحدودية بين بلدان حوض النيل .

ظهرت المشاكل الحدودية منذ الأيام الأولى لحصول بلدان حوض النيل على استقلالها من الاستعمار الأوربي، ونتج عنها في الغالب صراعات وحروب طاحنة أثرت على مستقبل الدول المتنازعة وأخرت تنميتها وخلقت لها مشاكل متراكمة، وجعلت معظمها تعاني من التخلف والجوع وتفشي الإمراض والأوبئة، بالإضافة إلى أنها فتحت الباب للتدخلات الخارجية في المنطقة.

- الهوامش

[1]()نضال عبد العزيز، الحدود- مصدر صراع في القرن الافريقي، مجلة دراسات افريقية،جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم ، العدد 56 - 2016، ص 170.

[2]()محمد عاشور مهدي، دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الافريقية، مجلة افاق افريقية، مجلد11،العدد 38، 2013، ص171.

[3]()محمد زاهر سعيد السماك،الجغرافية السياسية المعاصرة، دار الامل للنشر والتوزيع(البصرة – 1998)، ص53.

[4]()الموسوعة الجغرافية للعالم الاسلامي ، المجلد العاشر، اقليم شرق افريقيا، (الرياض – 1999)، ص 19.

[5]() محمد خميس ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه شرق افريقيا بعد ايلول 2001 الثوابت والمتغيرات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، المجلد السادس، العدد 1 - 2017، ص 26.

[6]() جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق افريقيا، دار المارف(القاهرة- 1959)،ص 275.

(7) Okumu ،Wafula, Resources and border disputes in Eastern Africa, Journal of Eastern African Studies, Volume 4, Issue 2- 2010, p 283-285.

[8]() عبد العزيز رفاعي، مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال ، (القاهرة- 1970)، ص 61.

[9]() جلبرت خاديا جالا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 86- 2016، ص 171.

[10]() سهام الدريسي ، صراع النفوذ في شرق افريقيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات(د.م- د. ت).ص 7-9.

[11]() عبد الوهاب الصاوي، السودان والقرن الافريقي، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد 9- 2011، ص 172.

[12]()المصدر نفسه، ص 177.

[13]() عبد الوهاب الصاوي، المصدر السابق، ص132.

[14]() مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، السياسة الخارجية الكينية تجاه الصومال دراسة في العوامل المؤثرة، مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد، العدد58- 2019، ص 313.

[15]()جومو كينياتا (1894_1978): سياسي كيني وناشط مناهض للاستعمار تولى منصب رئيس وزراء كينيا من عام 1963 حتى عام 1964، وبعدها أصبح أول رئيس في تاريخ البلاد من عام 1964 حتى وفاته عام 1978. للمزيد ينظر: عبد العزيز كامل ، قضية كينيا ،(الاسكندرية – 1999)، ص 5-14.

[16]() مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، المصدر السابق،ص315.

[17]() المصدر نفسه، ص316.

[18]()نضال عبد العزيز، المصدر السابق، ص179.

[19]()المصدر نفسه، ص182.

[20]() عاشور مسعود النجار، مشكلات الحدود السياسية في القارة الافريقية، مجلة الاداب، ، جامعة مصراتة، كلية الآداب، العدد 7، ص 259؛ علي احمد هارون، المصدر السابق، ص255.

[21]() سعيد شخير سوادي، اقليم الصومال الغربي(اوغادين) وواجهات الصراع الصومالي_الاثيوبي، جامعة واسط، كلية التربية، ص10_15؛ سليمان حاج عبد الله فارح، مشكلة الحدود الصومالية_الاثيوبية ودور القوى الدولية فيها 1968_1978، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، كلية الشريعة، ص281.

[22]()سعيد شخير سوادي، المصدر السابق، ص10_15.

[23] مهدي عبد الواحد النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)،العربي للنشر والتوزيع،(القاهرة 2015)، ص 87- 92؛ بيركت هابيتي سبلاسي، الصراع في القرن الافريقي، ترجمة عفيف الرزاز،(بيروت -1980) ص109.

[24] احمد تحسين ذنون واحمد حسن عبد، موقف مصر من النزاع الصومالي- الاثيوبي عام 1964، مجلة آداب الفراهيدي، ، جامعة تكريت، المجلد 12 العدد 40 - 2020، ص 176.

[25]سليمان حاج عبد الله فارح، المصدر السابق، ص281.

[26]مهدي عبد الواحد النداوي، المصدر السابق،ص98.

[27] حاتم راهي ناصر، التطورات السياسية الاريتيرية واثرها في انبثاق الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا 1950-1991، مجلة الباحث ، العدد 27 – 2018، ص 162.

[28] عطا الله سليمان وهناء عبد الحر يوسف، مشكلات ارتيريا الجيوبوليتيكية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، كلية التربية بنات، العدد 26(4) 2015، ص 1159.

[29]حاتم راهي ناصر، المصدر السابق، ص162.

[30] جلال محمد رأفت وابراهيم محمد نصر الدين، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، مطبعة القاهرة، (القاهرة – 1985)، ص 145.

[31] منى حسين عبيد ، العلاقات السودانية – الاثيوبية 1954 -2003، مجلة كلية التربية للبنات،جامعة بغداد، المجلد 22 ، العدد 4- 2011، ص245.

[32] المصدر نفسه، ص 245.

[33] محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، دار هايل للطباعة والنشر(السودان – 1998)، ص 191.

[34] عبد الغفار محمد احمد، السودان ديناميكية التنوع- محاولة في استطلاع قطر عبري افريقي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت - د.ت)، ص 114.

[35] خلود محمد عمر، سياسة اثيوبيا الاقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص 128.

[36] صحيفة الاهرام، القاهرة، العدد 33568 في 1978/11/6.

[37] عيدي امين: ولد عام 1925، تدرج في السلك العسكري حتى وصل رتبة كولونيل عام 1966، استلام سلطة اوغندة في 25 كانون الثاني 1971 حتى عام 1979. للمزيد ينظر : موفق هادي سالم، الحرب الاوغندية- التنزانية في الصحافة المصرية 1978 -1979(الاهرام أنموذجاً) ، المؤتمر العلمي التاسع، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى ، 2015، ص 353.

[38] موفق هادي سالم، المصدر السابق، ص354.

[39] اكرم اسماعيل جاسم، جوليوس نيريري وأثره السياسي في تنزانيا حتى عام 1985، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى 2017، ص 93-95.

قائمة المصادر

اولاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. اكرم اسماعيل جاسم، جوليوس نيريري وأثره السياسي في تنزانيا حتى عام 1985، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، 2017.
2. خلود محمد عمر، سياسة اثيوبيا الاقليمية المعاصرة تجاه دول الجوار الجغرافي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.
3. سليمان حاج عبد الله فارح، مشكلة الحدود الصومالية _ الاثيوبية ودور القوى الدولية فيها 1968_1978، رسالة ماجستير، جامعة ام القرى، كلية الشريعة، 2010.

ثانياً: المصادر العربية والمعربة:

1. بيركت هابيتي سبلاسي، الصراع في القرن الافريقي، ترجمة عفيف الرزاز،(بيروت -1980).
2. جلال محمد رأفت وابراهيم محمد نصر الدين، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، مطبعة القاهرة (القاهرة – 1985).

3. جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق افريقيا، دار المارف(القاهرة- 1959).
4. سهام الدريسي ، صراع النفوذ في شرق افريقيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات(د.م- د. ت).
5. عبد العزيز رفاعي، مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال،(القاهرة-1970).
6. عبد العزيز كامل ، قضية كينيا ،(الاسكندرية – 1999).
7. عبد الغفار محمد احمد، السودان ديناميكية التنوع- محاولة في استطلاع قطر عبري افريقي، مركز دراسات الوحدة العربية(بيروت- د.ت).
8. محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، دار هايل للطباعة والنشر(السودان- 1998).
9. محمد زاهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية المعاصرة، دار الامل للنشر والتوزيع(البصرة – 2010).
10. مهدي عبد الواحد النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)،العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة- 2015).
11. الموسوعة الجغرافية للعالم الاسلامي ، المجلد العاشر، اقليم شرق افريقيا، (الرياض – 1999).

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية:

1. Okumu ،Wafula, Resources and border disputes in Eastern Africa, Journal of Eastern African Studies, Volume 4, 2010 - Issue 2.

رابعاً: الصحف والمجلات :

1. احمد تحسين ذنون واحمد حسين عبد، موقف مصر من النزاع الصومالي- الاثيوبي عام 1964، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، المجلد 12، العدد 40، 2020.
2. جلبرت خاديا جالا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 86- 2016.
3. حاتم راهي ناصر، التطورات السياسية الاريتيرية واثرها في انبثاق الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا 1950-1991، مجلة الباحث ، العدد 27 – 2018.
4. سعيد شخير سوادي، اقليم الصومال الغربي(اوغادين) وواجهات الصراع الصومالي – الاثيوبي،مجلة واسط، كلية التربية، جامعة واسط،المجلد 3، العدد 4- 2007.
5. صحيفة الاهرام، القاهرة، ع 33568 ، 6 -ت2- 1978.
6. عاشور مسعود النجار، مشكلات الحدود السياسية في القارة الافريقية، مجلة الاداب، جامعة مصراتة ، كلية الاداب، العدد 7 – 2016.
7. عبد الوهاب الصاوي، السودان والقرن الافريقي، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد 9- 2011.
8. عطا الله سليمان وهناء عبد الحر يوسف، مشكلات ارتيريا الجيوبوليتيكية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، كلية التربية بنات، العدد 26- 2015.
9. محمد عاشور مهدي، دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الافريقية، مجلة افاق افريقية، المجلد 11، العدد 38، ، مصر 2013.
10. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، السياسة الخارجية الكينية تجاه الصومال دراسة في العوامل المؤثرة، مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد، العدد58- 2019.
11. منى حسين عبيد ، العلاقات السودانية – الاثيوبية 1954 -2003، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 22 – 2011 .
12. موفق هادي سالم، الحرب الاوغندية- التنزانية في الصحافة المصرية 1978 -1979(الاهرام أنموذجاً) ، المؤتمر العلمي التاسع، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى - 2015.
13. نضال عبد العزيز، الحدود- مصدر صراع في القرن الافريقي، مجلة دراسات افريقية،جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم ، العدد 56 - 2016.